



# مجلة البحوث المالية والتجارية

## المجلد (26) – العدد الأول – يناير 2025



أثر تفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "الحالة  
المصرية 1995-2022"

The impact of activating the Economic Freedom Index on attracting  
foreign direct investment "The Egyptian Case 1995-2022"

إعداد

د. محمود عبد المنعم زيدان

مدرس الاقتصاد

كلية التجارة جامعة الأزهر

د. تامر فكري النجار

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية التجارة جامعة الأزهر

22-05-2024	تاريخ الإرسال
18-08-2024	تاريخ القبول
رابط المجلة: <a href="https://jsst.journals.ekb.eg/">https://jsst.journals.ekb.eg/</a>	

## المستخلص:

تناولت الدراسة أثر قياس مؤشر الحرية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "في مصر خلال الفترة 1995 إلى 2022 وذلك من خلال قياس متوسط المؤشرات الأساسية الأربعة للحرية الاقتصادية، وهم: مؤشر سيادة القانون، مؤشر حجم الحكومة، مؤشر الكفاءة التنظيمية، ومؤشر انفتاح الأسواق. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية - إحصائية - بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، حيث أوضح النموذج أن الارتفاع في مؤشر سيادة القانون بنسبة 1% يترتب عليه زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.1، كما يترتب على التحسن في مؤشر حجم الحكومة بنسبة 1% زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.5%، وبالمثل فإن التحسن في مؤشر الكفاءة التنظيمية يعمل على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.6%، وأخيراً فإن التحسن في مؤشر انفتاح الأسواق سيعمل على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.4%. كما توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المستقلة جاءت غير معنوية في الأجل القصير، باستثناء متغير مؤشر حجم الحكومة، حيث اتضح أن مؤشر حجم الحكومة وما يحويه من مؤشرات فرعية، تشتمل على (العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية) هو المؤشر الوحيد الذي يؤثر في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: الحرية الاقتصادية، سيادة القانون، حجم الحكومة، الكفاءة التنظيمية، انفتاح الأسواق، الاستثمار الأجنبي المباشر.



**Abstract:**

The study examined the impact of measuring the economic freedom index in attracting foreign direct investment in Egypt during the period 1995 to 2022, by measuring the average of the four basic indicators of economic freedom, which are: the rule of law index, the size of government index, the regulatory efficiency index, and the market openness index. The study found that there is a significant - statistical - relationship between indicators of economic freedom and net foreign direct investment in the long term, as the model showed that an increase in the rule of law index by 1% results in an increase in net foreign direct investment by 0.1, as does an improvement in the index Size of government by 1% Increase net foreign direct investment by 2.5%, Likewise, an improvement in the regulatory efficiency index will increase net foreign direct investment by 1.6%, and finally, an improvement in the market openness index will increase net foreign direct investment by 1.4%. The study also found that all independent variables were non-significant in the short term, with the exception of the government size index variable, as it became clear that the government size index and the sub-indices it contains, which include (tax burden, government spending, and financial health) is the only indicator that affects the net Foreign direct investment in the short term.

**Keywords:** economic freedom, rule of law, government size, regulatory efficiency, market openness, foreign direct investment.

## مقدمة

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية منظومة متكاملة من الحريات ومتوسط لعدد من الحريات الفرعية بعضها ذو طبيعة خارجية يقيس مدى انفتاح اقتصاد الدولة على التجارة والاستثمار الجنبى المباشر، وبعضها ذو طبيعة داخلية لتقييم حرية الأفراد فى ممارسة الأنشطة الاقتصادية واستخدام مواردهم المالية بحرية دون قيود، وتعد الحرية الاقتصادية أحد المؤشرات الفرعية للبيئة الاستثمارية فى أى دولة، وهى من المبادئ الأساسية التى أولتها النظم الاقتصادية جانباً كبيراً من الاهتمام، حيث اختلفت وجهات النظر حول طبيعتها وتباين آثارها على النشاط الاقتصادي، وتعد الحرية غاية فى حد ذاتها وليس من المنطقي ترجيح بعض مكونات الحرية على المكونات الأخرى، ومن الصعوبة تحديد كيف تتفاعل كل هذه الحريات مع بعضها البعض لقياس مؤشر الحرية الاقتصادية؛ وذلك للوقوف على درجة التضيق أو التيسير التى تمارسه الحكومات على الحرية الاقتصادية ومن ثم تأثير ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر.

## مشكلة البحث

تسعى البلدان النامية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظراً لعدم كفاية الموارد المحلية، حيث يعتبر الاستثمار مصدر مالي موثوق فيه خاصة إذا كان يرافقه التكنولوجيا والمهارات الرقمية ونقل المعرفة فى ظل اقتصاد يتسم بالكفاءة، فتحسين مناخ وبيئة الاستثمار يعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم يعمل على تحفيز القطاعات الاقتصادية وزيادة الصادرات وخفض الواردات وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، فهناك حاجة ماسة لتحسين مؤشرات الحرية الاقتصادية لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية خاصة فى ظل مطالبة بعض المؤسسات التمويلية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي باتخاذ إجراءات حاسمة فى تخطى الدولة عن بعض المشروعات الاقتصادية لصالح المستثمرين والقطاع الخاص، حيث لوحظ زيادة تدفقا الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان التى لديها مؤسسات تضمن سيادة القانون والحرية التجارية وحرية الاستثمار والحرية المالية والنقدية وتوسيع نطاق الخدمات المالية وتبسيط اللوائح وتحسين الشفافية وخلق بيئة أعمال صحية وتنافسية جادة فى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

انخفضت تدفقات رأس المال الاستثماري بشكل ملحوظ خاصة بعد تفشي وباء كوفيد19 مما أدى لتعطيل التجارة وانخفاض عائدات السياحة لمستويات قياسية بسبب الحرب الروسية



الأوكرانية، وفي ظل هذا تدني سعر صرف العملة المحلية وانخفاض حجم الادخار المحلي من 14% إلى 10% بسبب ارتفاع معدلات التضخم، فالاستثمار يبحث عن ملاذ آمن، حيث يتجه معظم المستثمرون لتقييم وضع الدولة ودرجة التضيق أو الحرية من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار. فالدولة التي تتمتع بحرية في الأنشطة الاقتصادية سيكون لها أثر كبير في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية حيث أن الاهتمام بمؤشرات الحرية الاقتصادية يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام تعتبر البلدان النامية ومنها مصر بحاجة ماسة إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، لما يحققه الاستثمار الأجنبي من مزايا عديدة مثل خلق المزيد من فرص العمل، وتقليص معدلات الفقر، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، ووفق وثيقة التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري الصادرة في الربع الأخير عام 2023، والتي تنطلق من رؤية كمنقطة انطلاق أساسية وهي ضرورة كبح جماح الديون الخارجية، والتي وضحت من الوثيقة أنها تمثل مكانة الصدارة في خلق الأعباء الاقتصادية، وأن من بين الحلول المطروحة هي آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن التنسيق مع المجتمع الدولي لإطلاق مبادرة مبادلة الديون باستثمارات وتحويل الجزء الأكبر منها إلى مشروعات استثمارية – حير دليل مشروع رأس الحكمة-، بناء على هذه التوجهات قامت الدولة المصرية بتقديم مشروعها لإجراء التعديلات اللازمة على القوانين والتشريعات التي تهدف أولاً إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانياً كبح جماح الديون الخارجية.

عليه، سعى الباحثين إلى دراسة كيفية تفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية وقياس أثر هذا التفعيل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر وذلك خلال الفترة (1995-2022). استناداً إلى ما سبق تتمثل مشكلة البحث في السعي نحو القضاء على معوقات تطبيق وتفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية، خاصة المؤشرات التي بتواجدها يزداد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد المصري.

#### أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في كونه يركز على الحرية الاقتصادية التي تتعلق بالمنافع العامة والحفاظ على حقوق الملكية والسلطة النقدية القوية للحفاظ على مستوى العملة وضمان القضاء النزاهة والمحايد ويقوم بإنفاذ القوانين، ويشجع على التجارة والاستثمار وفي غياب ذلك الدور وتوسع

دور الحكومة في الاقتصاد والذي له تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلاقة الحرية الاقتصادية بالاستثمار الأجنبي وما هي أهم السياسات التي يمكن أن تساعد على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- التعريف بمؤشر الحرية الاقتصادية وأهميته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التعرف على العوامل التي تشكل مؤشر الحرية الاقتصادية وتأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة توضيح العلاقة الكمية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الحرية الاقتصادية في مصر.
- الوقوف على المعوقات التي تحول دون تفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية، للقضاء عليها، ومن ثم جذب المزيد من التدفقات إلى مصر.

فرضية البحث:

في ضوء ما سبق، تسعى الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضية التالية.  
"هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفق الاستثمارات الأجنبية".

الدراسات السابقة

#### 1. دراسة (Herrera & Estévez, 2014):

تناولت الدراسة تأثير العلاقة بين الحرية الاقتصادية والجودة المؤسسية وريادية الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر على عدد "87" دولة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت أيضاً إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر حرية الأعمال والعبء الضريبي وحرية التجارة على الاستثمار الأجنبي المباشر وبخاصة في الدول منخفضة الدخل، كما توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حرية التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول مرتفعة الدخل.

#### 2. دراسة (عبد الكريم بن عامر، 2020):



استهدفت الدراسة تقييم واقع الحرية الاقتصادية من خلال دراسة بعض المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية والتي تتمثل في مؤشرات "الانفاق الحكومي، حرية التجارة، الحرية المالية، حرية الاستثمار" وذلك لعينة من "6" دول عربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2018م، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة.

### 3. دراسة (عبد الصمد وعمراني: 2018):

هدفت هذه الدراسة الى البحث في موضوع متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية، وأثرها على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر، وذلك خلال الفترة 2000-2016، باعتبار ان هذه الفترة شهدت ارتفاع في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر بعد غياب شبه تام للاستثمارات الاجنبية خلال عقد التسعينات، والتي كان سببها تدهور الاوضاع السياسية والأمنية، واتبعت هذه الدراسة طريقة الانحدار المتعدد التدريجي وبالاستعانة ببرنامج (Eveiws 9) من أجل تقدير النموذج و إجراء الاختبارات، وخلصت نتائج الدراسة الى وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر حرية التجارة (FT) وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشر الانفاق الحكومي (GE) وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أيضاً توجد علاقة معنوية وإشارة سالبة بين مؤشر التحرر من الفساد (FC) وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بمعنى ان قلة الفساد وشيوع الشفافية تؤدي الى انتعاش الاعمال والاستثمار مما يزيد من معدل نمو الاستثمار الاجنبي المباشر، كما تبين أن النموذج المقدر في الدراسة لا يعاني من أي مشاكل إحصائية، وأن له قدرة تفسيرية عالية.

### 4. دراسة (قبايلي و دباحي، 2021):

استهدفت الدراسة قياس اثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الجزائر خلال الفترة (2002-2019) ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج التكامل المشترك (غراجر) في عملية التقدير، بحيث مكنت هذه المنهجية من قياس أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يأتي أهمها في أن مؤشر الاستقرار السياسي والأمني في المدى الطويل ليس له معنوية في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية التي أظهرت معنوية في تفسير تمويل التنمية في الجزائر في المدى الطويل، وهي

مؤشرات (حرية الاستثمار ، حرية التجارة ، والإنفاق الحكومي)، إلا أن معنوية هذه المؤشرات متفاوتة في النسبة، حيث سجلت حرية الاستثمار أعلى معنوية (0,0169) في تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تم تلاها الإنفاق الحكومي (0,0368) و أخيراً الحرية التجارية (0,0493). بالإضافة إلى ما سبق، فإنه بعد حذف مؤشر الاستقرار السياسي من النموذج في المدى القصير ارتفع معدل التحديد إلى 86 %، الأمر الذي ترتب عليه وجود علاقة إيجابية في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الحرية الاقتصادية، أي أن هذه المؤشرات تساهم إيجابياً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الأجل القصير، على الرغم أن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر لا يزال متأخراً.

5. دراسة (Othman,2022):

استهدفت الدراسة تقييم دور مؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤشرات الحوكمة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية، حيث شملت الدراسة "14" دولة عربية خلال الفترة 1996 - 2019م، وتوصلت الدراسة القياسية للمتغيرات قيد الدراسة إلى أن مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية المتمثلة في الحرية النقدية والحرية المالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة العربية.

6. دراسة (وسام نعمة رجب 2023):

تناولت الدراسة العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وبين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول العربية المختارة، وهي: مصر، الجزائر، الأردن، المغرب، السعودية، وتونس، خلال الفترة من 2000 إلى 2018، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أداء الدول العربية محل الذكر كان متفاوت في مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث صنفت دول الأردن والسعودية على أنها ذات حرية اقتصادية معتدلة، كما صنفت دول مصر وتونس والمغرب أنها ذات حرية اقتصادية ضعيفة، إلا أن دولة المغرب في الفترة الأخيرة من الدراسة باتت ذو حرية اقتصادية معتدلة، وأخيراً أظهرت نتائج الدراسة ان دولة الجزائر فقد صنفت ضمن دول الحرية الاقتصادية الضعيفة. وعلى جانب آخر كشفت نتائج التقدير على المدى الطويل وجود علاقة ايجابية ذات دلالة بين مؤشر الحرية الاقتصادية الذي كان له دور فاعل في تشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفجوة البحثية:





استناداً إلى ما سبق يمكن القول أن الدراسات السابقة استخدمت مؤشراً واحداً أو أكثر من مؤشرات الحرية الاقتصادية الفرعية الاثنا عشر، إلا أن ما يميز هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثين أنها استخدمت جميع مؤشرات الحرية الاقتصادية، من خلال قياس متوسط المؤشرات الأساسية الأربعة للحرية الاقتصادية، وهي مؤشر سيادة القانون، مؤشر حجم الحكومة، مؤشر الكفاءة التنظيمية، ومؤشر انفتاح الأسواق"، حيث أن متوسط هذه المؤشرات يعبر عن مجموع مؤشرات الحرية الاقتصادية الاثنا عشر. أيضاً يلاحظ من خلال الدراسات السابقة ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في التجربة المصرية، وهو ما يميز هذه الدراسة من وجهة نظرنا. منهجية البحث:

يمكن تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها من خلال المنهج الاستقرائي بأسلوبه الوصفي والتحليلي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وعلاقته بمؤشر الحرية الاقتصادية، مع استخدام الأسلوب الكمي لتوضيح طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث. خطة البحث

ينقسم البحث الى أربعة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: الحرية الاقتصادية "المفهوم والأهمية.

المحور الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية "مكوناته وتطوره".

المحور الثالث: علاقة مؤشر الحرية بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1995 – 2022م.

المحور الرابع: قياس أثر تطور المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: الحرية الاقتصادية "المفهوم والأهمية والمكونات والتطور":

اهتم "معهد فريز" الذي تأسس في كندا عام 1974م بالتعاون مع عدة مؤسسات حول العالم منها مؤسسة "كيتو" في الولايات المتحدة والذي تأسست عام 1986: 1994م، وصحيفة وول ستريت جورنال ومعهد التراث الأمريكي "معهد هيرتاج" وهو مؤسسة تعليمية غير حكومية ومن أهم أنشطته البحثية منذ عام 1995م إصدار تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية؛ لتوضيح أهمية دور الإصلاح الاقتصادي الحقيقي في زيادة الحرية الاقتصادية وزيادة تنافسية الاقتصاد القومي وتوضيح الارتباط بين الحرية ورفاهية المجتمع، ويعد "معهد فريز" من أبرز المؤسسات

التي تعمل على قياس الحرية الاقتصادية من حيث المؤشرات والتصنيف لدول العالم (الخاصي)،  
2013؛ حمزة، 2017).

هذا وقد عرّف "معهد فريز" الحرية الاقتصادية على أنها "المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي بدون التدخل الحكومي، حيث تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيارات الشخصية والتبادل التطوعي والحق في الاحتفاظ بأمن الفرد وحقوق ملكية الأفراد" كما يعرفه "معهد كيتو" بأنها الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي نحو حرية دخول الأسواق والتنافس وحماية الأشخاص وممتلكاتهم (الإسماعيلي وآخرون، 2013).

سيركز أي نقاش خلال هذه الورقة البحثية من وجهة نظر الباحثان، يرتكز مدلول الحرية الاقتصادية على العلاقة الحاسمة بين الأفراد والحكومة بشكل عام، حيث أن إجراءات الحكومة أو سيطرة الدولة تتعارض مع الاستقلال الفردي وتحد من الحرية الاقتصادية، وليس الهدف من الحرية الاقتصادية غياب القيود الحكومية، بل خلق الشعور المتبادل بالحرية في المجتمع والحفاظ عليه، كما أن بعض الإجراءات الحكومية ضرورية لمواطني أي دولة بغرض الدفاع أو اعن أنفسهم وتحقيق الاستقرار في المجتمع، كما أنه لا توجد دولة توفر الحرية الكاملة لمواطنيها؛ ولكن عندما يتجاوز عمل الحكومة الحد الأدنى الضروري، فإنه من المحتمل أن ينتهك الخصوصية والحرية الاقتصادية (Miller & Anthony, 2016).

تفرض بعض الحكومات مجموعة واسعة من القيود على النشاط الاقتصادي ويأتي ذلك من خلال التدخل المفرط للحكومة في مجالات واسعة من النشاط الاقتصادي والذي يعود بتكلفة مرتفعة على المجتمع. نتيجة استبدال الأحكام والقواعد الموجودة في السوق بقواعد حكومية مشددة، بالإضافة لتحويل الحكومة موارد ريادة الأعمال من الأنشطة الإنتاجية إلى الأنشطة الريعية، والبحث عن الفوائد غير المكتسبة اقتصادياً، والنتيجة هي انخفاض الإنتاجية وحدوث الركود وتراجع مستوى النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل تنامي الدور الحكومي في الاقتصاد والذي يعمل على تقييد الحرية الاقتصادية في الدولة. هذا وقد عبر العلامة ابن خلدون الذي لاحظ أن حرية الفرد الاقتصادية يجب أن تكون مكفولة وبعيدة عن أي تدخل حكومي، لأن في تدخل الحكومة عرقلة للحياة الاقتصادية، وها نحن ننقل ما جاء على لسان ابن خلدون عند الكلام على " التجارة من السلطان مضرّة بالرعايا مفسدة للجباية". يتبين من كلام ابن خلدون أنه يعارض تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، كما أنه يعارض كل قانون يكون من شأنه عرقلة الحرية الاقتصادية ويرى أنه يجب أن يترك الفرد حراً حتى يعمل دون مضايقة أو ظلم نتيجة تدخل الدولة (ابن خلدون، 1858).



المحور الثاني: مؤشر الحرية الاقتصادية "مكوناته ومستوياته وتطوره".

ينظر مؤشر الحرية الاقتصادية نظرة شاملة للحرية الاقتصادية تتعلق بالجوانب الاقتصادية التي توضح علاقة الدولة مع العالم الخارجي ومدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمارات الأجنبية أو التجارة العالمية، غير أن هناك من يركز على حرية السياسات داخل البلد، ويقيمون حرية الأفراد في استخدام أموالهم أو ممارسة أعمالهم ونشاطهم الاقتصادي من العمل والانتاج والاستهلاك والاستثمار بالطريقة التي يرغبون بها دون قيود غير مبررة أو تدخل حكومي، ويعطي مؤشر الحرية الاقتصادية رؤية واضحة عن مناخ الاستثمار في الدول المضيفة؛ ويأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية ومدى وجود عوائق للتجارة ومستوى سيادة القانون (قمار، 2018).

يهتم مؤشر الحرية الاقتصادية بتفاعلات الدولة مع بقية دول العالم ومدى انفتاح الاقتصاد على الاستثمار أو التجارة العالمية والتركيز على السياسات الداخلية للدولة، وتقييم حرية الأفراد في استخدام عملهم أو مواردهم المالية دون قيود غير مبررة أو تدخل من الحكومة وخاصة الذي يسبب الاختناقات الهيكلية ويعيق النمو الاقتصادي المتقلب والتي تضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية (Sethi & Bhujabal, 2023)، كما يؤدي كل جانب من جوانب الحرية الاقتصادية المقاسة دورًا حيويًا في تطوير واستدامة الازدهار الشخصي والقومي، على أنه من المرجح أن يؤدي التقدم في مجال ما إلى تعزيز التقدم في مجال آخر. وبالمثل، فإن الحرية الاقتصادية المكبوتة في أحد المجالات - كاحترام حقوق الملكية وحماية الملكية الخاصة، على سبيل المثال قد تجعل الأمر أكثر صعوبة في تحقيق مستويات عالية من الحرية في الفئات الأخرى من المؤشرات الفرعية، فالحرية الاقتصادية غاية في حد ذاتها ووسيلة للتقدم والنمو، وتعتبر مؤشرات الحرية الاقتصادية وخاصة الفرعية ذات قيمة لأنها المفتاح لتحقيق التنمية الاقتصادية واسعة النطاق للمجتمع ككل (Razmi & Refaei, 2013; Miller and Anthony, 2016).

يقسم مؤشر الحرية الاقتصادية (12) إلى أربع مؤشرات رئيسية للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال والتي تمارس عليها الحكومة الرقابة على السياسات وتتمثل في أربع مؤشرات رئيسية (ميمون وعامر، 2020; Rasool & Sooreea, 2020; Mushtaq et al., 2023) وهي: المؤشر الأول: (قواعد القانون) ويتضمن مؤشرات (حقوق الملكية/ الفعالية القضائية/ نزاهة الحكومة).

المؤشر الثاني: (حجم الحكومة) ويتضمن مؤشرات (العبء الضريبي/ الانفاق العام/ الصحة المالية).

المؤشر الثالث: (الكفاءة التنظيمية) ويتضمن مؤشرات (حرية الأعمال/ حرية العمل/ الحرية النقدية).

المؤشر الرابع: (انفتاح الأسواق) ويتضمن مؤشرات (حرية التجارة/ حرية الاستثمار/ الحرية المالية).

تعد المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية من العوامل الهامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (Quazi, 2007)، حيث يحتوي كل مؤشر من المؤشرات الرئيسية على عدد من المؤشرات الفرعية والتي تقيس كل هذه المكونات المحددة للحرية الاقتصادية وتصنيف كل منها على مقياس من صفر الى مائة درجة حيث تمثل الدرجة مائة أعلى درجة في أي نوع من أنواع الحريات الاقتصادية (Anthony, 2016; Miller and Ecer & Zolfani, 2022; Amponsem, 2017).

مؤشر سيادة القانون: يعتمد هذا المؤشر على عدة متغيرات تتعلق بـ (حقوق الملكية / الفعالية القضائية / نزاهة الحكومة)

مؤشر حقوق الملكية يعتبر الملكية الخاصة بمثابة القوة الدافعة الرئيسية في اقتصاد السوق، كما أن سيادة القانون أمر حيوي لبيان مدى حماية الحكومة للملكية الخاصة من خلال انفاذ القوانين. وترجع أهمية حقوق الملكية في أنها تمنح الثقة لأفراد المجتمع للقيام بالأنشطة التجارية وكذلك حفظ دخولهم ومدخراتهم من المصادرة الحكومية فكلما انخفضت الحماية الحكومية للملكية الخاصة انخفض مستوى الحرية الاقتصادية، أيضاً يقيم المؤشر احتمالية مصادرة الأموال الخاصة ويحلل استقلالية القضاء في الدولة وهل نظام المحاكم يعمل بكفاءة، وان وجد فساد هل هو في حده الأدنى أم أن الفساد معدوم أو الفساد على أوسع نطاق (index of economic freedom, 2008)، ويتم الحصول على درجة مؤشر حقوق الملكية من خلال متوسط المؤشرات الفرعية الخمسة التالية (حقوق الملكية المادية - حقوق الملكية الفكرية - قوة حماية المستثمر - جودة إدارة أراضي الدولة - مخاطر مصادرة الأموال والممتلكات) فكلما زادت فعالية الحماية القانونية للممتلكات ارتفعت درجة مؤشر حقوق الملكية في الدولة (index of economic freedom, 2021).

وتجدر الإشارة إلى أن حماية حقوق الملكية تحفز الاستثمارات وتزيد من كفاءته من خلال الحد من التدخل الحكومي وتبسيط اللوائح وتحسين الشفافية وإزالة التعريفات الجمركية والحواجز التنظيمية وانفاذ حقوق الملكية، بهدف خلق أعمال صحية وتنافسية وجادة لزيادة مستوى مؤشر الحرية (Chheng, 2005; Ikboljon & Zamon, 2023)



مؤشر الفعالية القضائية يعد تطبيق قواعد القانون بشكل جيد ضروري لحماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود وحماية المواطنين من الأعمال غير القانونية التي يقوم بها ويرتكبها آخرون بما في ذلك الحكومات أو الأطراف الأخرى، وتتطلب الفعالية القضائية وجود نظام قضائي عادل وفعال يضمن احترام القوانين بشكل كامل واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة ضد الانتهاكات القانونية، ويركز المؤشر أيضاً على القانون التجاري والاقتصادي بوصفه عاملاً مهماً لتقييم درجة الحرية (عبد العاطي، 2020)، ويتم الحصول على درجة مؤشر الفعالية القضائية من خلال حساب متوسط العوامل الفرعية التالية، مدى استقلالية القضاء ونزاهة نظام القانون وجودة العملية القضائية، والمحسوبة في الحصول على الأحكام القضائية ومن ثم تقدير درجة الفعالية القضائية (index of economic freedom, 2021; Rožāns, 2016). ومما لا شك فيه أن الإطار القانوني والمؤسسي والفاعلية التنظيمية والقانونية، وسيادة القانون - الهيكل القانوني - من العوامل الهادة في جذب الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة (Nnyanzi & Makika, 2022).

مؤشر نزاهة الحكومة "التحرر من الفساد" يعتبر الفساد خيانة للأمانة وفشل في نزاهة الدولة ونزاهة النظام الاقتصادي، ويأخذ الفساد عدة أشكال منها الرشوة والابتزاز والمحسوبية والاختلاس والكسب غير المشروع (Caetano & Caleiro, 2009)، ومن ثم الافتقار إلى النزاهة الحكومية والناجم عن الممارسات غير المشروعة والتي تقلل ثقة الأفراد في الاقتصاد وتزيد من تكاليف النشاط الاقتصادي، وهو يتعلق بحق المجتمع حيث يكسب المسئولون العموميون الأموال العامة ويتربحون منها بطرق غير قانونية، كما أن انتشار الفساد في المجتمع يصيب جميع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وذلك مالم يقيم السوق بتطوير نفسه من خلال الشفافية والافصاح والادارة الفعالة، ووضع إطار قانوني لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في السياسات الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أنه مع انتشار مستويات الفساد وسوء التنظيم أو التقييد الحكومي في قطاع اقتصادي أو غيره يؤدي إلى ظهور سوق غير رسمي، (وذلك حينما تفرض الدولة قوانين وحواجز أمام حركة التجارة بهدف حماية السوق المحلي، وبالتالي منع استيراد بعض السلع الأجنبية، ومن ثم فإن ظهور مثل هذه الحواجز يؤدي لظهور سوق موازي لتهرب المنتجات المحظورة) (Sambharya & Rasheed, 2015).

يقوض الفساد الحرية الاقتصادية من خلال انعدام الأمن أو الاكراه في العلاقات الاقتصادية بشكل كبير ويتم النظر اليه على أنه فساداً ممنهجاً في المؤسسات الحكومية ودوائر صنع القرار، ويتم الحصول على قيمة المؤشر من خلال العوامل الفرعية التالية (المدفوعات والرشاوى غير

المنتظمة - شفافية الخدمات الحكومية والمدنية - تصورات الفساد في المجتمع - الشفافية في وضع السياسات الحكومية)، كما يعتمد مكافحة الفساد على الشفافية وعلى مؤشر مدركات الفساد الذي يقيس مدى انتشار الفساد في الدولة؛ فكلما انخفض مستوى الفساد في المجتمع كلما ارتفعت الحرية الاقتصادية التي تعمل على تحسين مستويات الاستثمار، تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Kazemi & Azman, 2017; Kenisarin & Andrews, 2008).

مؤشر حجم الحكومة: يعتمد هذا المؤشر على عدة متغيرات تتعلق بـ (العبء الضريبي / الإنفاق الحكومي / الصحة المالية)

مؤشر العبء الضريبي يقيس مؤشر العبء الضريبي الهيكل الضريبي للشركات والأفراد، وهو مقياس مركب يعكس معدلات الضرائب الهامشية على دخل الأفراد والشركات وعلى مستويات الدخل والمستوى العام للضرائب بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها جميع مستويات الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم حساب درجة مؤشر العبء الضريبي باستخدام دالة التكلفة التربيعية لتعكس التناقض في الإيرادات الضريبية جراء ارتفاع معدلات الضريبة إلى مستويات مرتفعة وذلك من خلال ثلاث مكونات فرعية هي (أعلى معدل ضريبة هامشية على الدخل الفردي - أعلى معدل ضريبة هامشية على دخل الشركات - إجمالي العبء الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ويتم على هذا الأساس حساب درجة مؤشر العبء الضريبي في الدولة والتي كلما انخفض العبء الضريبي كلما زادت الحرية الاقتصادية وزاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (index of economic freedom, 2021).

مؤشر الإنفاق الحكومي يعتبر تدخل الحكومة المفرط في النشاط الاقتصادي القضية المركزية في مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث يرصد مؤشر الإنفاق الحكومي العبء الذي تفرضه النفقات العامة على استهلاك الدولة وكافة المدفوعات التحويلية في محاولة لتحديد المستوى الأمثل للإنفاق الحكومي والذي يختلف من دولة لأخرى نظراً للطبيعة الثقافية أو الجغرافية المختلفة والتي تمثل مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يجب إنكار أن هناك مبررات لتصحيح أخفاقات السوق من خلال الإجراءات الحكومية، وتكمن المشكلة في عدم توافر بيانات أو معلومات عن النفقات أو الإيرادات الناتجة عن أنشطة المؤسسات المملوكة للدولة، والتي غالباً ما يتم تبرير ذلك الإنفاق على السلع العامة التي يتم توفيرها بكفاءة من قبل الدولة بدلاً من السوق. تنافس النفقات الحكومية مع نفقات القطاع الخاص وتدخل في أسعار السوق من خلال تحفيز الطلب بشكل مفرط وتخفيض الموارد من خلال تأثير المزاحمة للقطاع الخاص، وبالتالي تحدث تشوهات في الأسواق



كلما كان الغرض من الانفاق الحكومي الحصول على الإيرادات للأغراض الحكومية الخاصة أو للاستهلاك الحكومي أو لتحويل المدفوعات (index of economic freedom, 2021).

يقيس هذا المؤشر ميل الحكومة ودرجة اتجاهها نحو الفشل الاقتصادي حيث تصبح الدولة غير فعالة وبيروقراطية، ويصبح الانفاق الحكومي عبء لا مفر منه؛ لأن النمو في حجم القطاع العام يؤدي حتماً إلى تخصيص الموارد وفقدان الكفاءة الاقتصادية، حيث من الممكن أن تصل الحكومة لدرجة اجبار المستثمرين ورؤوس الأموال على الخروج من الأسواق وتنفرد الحكومة بالسوق، كما تؤثر شهية الحكومة للإيرادات والموارد الخاصة على مؤشر الحرية الاقتصادية وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر حتى وإن كانت هذه المشروعات تديرها الدولة فإن الاقتصاد يحقق نمواً سريعاً من خلال الانفاق الباهظ للحكومة ولكنه يسبب عجزاً مزمناً في الموازنة العامة وتراكم للدين العام الذي يمثل أخطر المعوقات الاقتصادية، ومن ثم تقلص الحرية الاقتصادية بسبب التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي، ويعتمد مقياس مؤشر حجم الحكومة أيضاً على نسبة الانفاق الحكومي للنتائج المحلى الإجمالي والتي تشمل بيانات الانفاق العام لجميع مستويات الحكومة والادارات المحلية بمختلف مستوياتها.

ولتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي ينبغي الشروع في إجراء المزيد من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز التجارة وحماية حقوق الملكية والتدخل الحكومي المفرط في بعض الأحيان، بالإضافة إلى مستوى العبء المالي ومستوى الخدمات المصرفية المقدمة والتمويل، والتركيز على الموقع الجغرافي للدولة من سهولة الوصول للموانئ البحرية والطرق والبنية التحتية السليمة تمكن الدولة من الوصول إلى المزيد من التدفقات الاستثمارية (Karimov & Abdullaev, 2020; Bengoa & Sanchez, 2003).

مؤشر الصحة المالية يعتبر مؤشر الصحة المالية من أوضح المؤشرات على تحديد الأولويات في المجتمع وتخصيص الموارد الاقتصادية وعجز الموازنة العامة للدولة ومقدار الدين العام وخدمة أعباءه، كما يشير إلى كل المجالات التي تتدخل فيها الحكومة في النشاط الاقتصادي وإلى مدى هذا التدخل، كما يعكس هذا المؤشر مدى التزام الحكومة بالإدارة المالية السليمة للموارد الاقتصادية وهو أمر ضروري للتوسع الاقتصادي وحيوي للنهوض بمؤشر الحرية الاقتصادية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. أما اتساع نطاق العجز في الموازنة بالإضافة إلى اعباء الديون المتزايدة فإنه يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي داخل الدولة بسبب فساد وانحراف الإدارة المالية للحكومة والتي تعمل على تراجع الصحة المالية وانخفاض مستوى الحرية

الاقتصادية؛ بسبب تراكم الديون وعجز الموازنة العامة للدولة ( the heritage foundation, ) (index 2017).

هذا ويدل ضعف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية على بؤادر أزمة مالية ومصرفية مرتفعة، وهذا يتطلب من الدولة المراقبة الدورية المستمرة للمتغيرات الاقتصادية وبخاصة المرتبطة بالنظام المالي مثل معدلات النمو وأسعار الفائدة وسعر الصرف وخدمة الدين وأعبائه وعلاقة الحكومة بالجهاز المصرفي، ويعتمد درجة مؤشر الصحة المالية على عاملين فرعيين وهما (عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات والدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) كما يبحث المؤشر سلامة واستقرار النظام المالي ومعرفة مستوى العجز في الموازنة العامة للدولة ومستوى الديون الداخلية والخارجية بهدف الوقوف على حقيقة الموقف المالي للدولة ومستوى تدخلها في الاقتصاد وتحديد درجة الدولة في مؤشر الصحة المالية ( The heritage Foundation, index 2021).

مؤشر الكفاءة التنظيمية: يعتمد هذا المؤشر على عدة متغيرات تتعلق بـ (حرية الأعمال / حرية العمل / الحرية النقدية)

مؤشر حرية الأعمال هو مقياس كمي للقيود على البيئة التنظيمية والبنى التحتية للشركات والقدرة على بدء وتشغيل أو اغلاق الأعمال التجارية، كما يقيس أيضاً كفاءة اللوائح الحكومية والتي تتخذ عدة أشكال منها الضرائب التي تجعل من الصعب على رواد الأعمال خلق قيمة – تطوير مستويات أعمالهم – وتحقيق الأرباح؛ ذلك لأن العديد من اللوائح تعيق الأعمال التجارية حيث أنها مرتبطة بتكلفة ترخيص الشركات والأعمال التجارية الجديدة والوقت اللازم لاستخراجها، (علماً بأن المتوسط العالمي الذي يستغرقه بدء النشاط التجاري 19.7 يوم). وفي بعض الأحيان، لا تتوقف اللوائح الحكومية عن المزيد من القيود والإجراءات البيروقراطية المتتالية، وكل ذلك يخلق بيئة أعمال طاردة للاستثمارات وليست جاذبة لها. كل هذه المكونات الفرعية لمؤشرات حرية الأعمال تتحول الى نسب تأخذ مقياس من صفر الى مائة والتي تشير الى بيئة أعمال أكثر حرية ويتم حساب متوسط القيم فيكون الناتج هو درجة حرية الأعمال في الدولة، فحرية الأعمال والحرية المالية ودرجة انفتاح السوق ومستوى التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز التنظيمية تؤثر بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمرون والأفراد سيكونون أكثر استعداداً للاستثمار في المشاريع وزيادة الأعمال في البلد التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية، يضاف إلى ذلك مدى توافر عنصر رأس المال البشري أو المهارات التكنولوجية والمعرفة العالية، فهذه العوامل تعد احد اهم البنى التي يبحث عنها المستثمرون، فهي أدوات تعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي وأحد سبل رفع





مستوى المعيشة ( Haydaroglu, 2016; Naanwaab & Diarrassouba, 2016; )  
(Singh & Gal,2020; Makwana, 2021; Štilić & Stojanović, 2023).

مؤشر حرية العمل تعتبر سياسات وقوانين العمل متغيراً رئيسياً في مؤشر الحرية الاقتصادية منذ انشاء المؤشر 1995م كعامل الأجور أو الأسعار أو التنظيم، وفي ضوء الأهمية المتزايدة لمرونة سوق العمل في اقتصاد اليوم وزيادة الحاجة إلى توافر بيانات توضح الحد الأدنى للأجور والقوانين المتعلقة بساعات العمل وعددها وقانون تسريح العمال ومتطلبات إنهاء الخدمة وغرامات فصل العمال ومكافآت نهاية الخدمة... الخ، ويعتمد مؤشر حرية العمل على عدة عوامل فرعية (نسبة الحد الأدنى للأجور إلى متوسط القيمة المضافة لكل عامل، المعوقات التي تواجه توظيف عمال آخرين، معدل مشاركة القوى العاملة، صعوبة فصل الموظفين الفائضين عن الحاجة، مدى جمود ساعات العمل، فترة الاشعار القانونية الإلزامية، ومكافأة نهاية الخدمة) من خلال ذلك يتم تحويل كل هذه العوامل الفرعية إلى (مقياس من صفر إلى مائة) يتم النظر في مرونة سوق العمل وحساب حرية العمل في الدولة باستخدام بيانات العمل أو من خلال المصادر الموثوقة والمعترف بها دولياً لحساب درجة حرية العمل في الدولة (index of economic freedom, 2021).

الحرية النقدية تعتبر الحرية النقدية مقياساً لاستقرار الأسعار ومهماً لتسويق الاقتصاد مثل حرية التعبير بالنسبة للديمقراطية، يصعب الحفاظ على استقرار السياسة النقدية التي تتحكم في العملة وتحاول الحفاظ عليها كعمله ثابتة وموثوقة كمخزن للقيمة ووسيلة للتبادل (index of economic freedom, 2008)، حيث لا يصادر التضخم ثروتهم أو الضرائب وخاصة الضرائب المستترة التي تشوه التسعير وتعيق تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة مما يرفع من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية دون مراعاة الجوانب المختلفة للحرية، وتعتمد درجة الحرية النقدية على عاملين فرعيين (التدخل الحكومي ومستوى الضرائب والاعانات - المتوسط المرجح لمعدل التضخم لآخر ثلاث سنوات) ويعتبر التضخم عنصر أساسي وحاسم في حساب درجة الحرية النقدية في الدولة، فكلما زادت الحرية النقدية في المجتمع كلما تمتع الأفراد بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية (Bjørnskov & Foss, 2008; index of economic freedom, 2021).

مؤشر الأسواق المفتوحة: يعتمد هذا المؤشر على عدة متغيرات تتعلق بـ (حرية التجارة / حرية الاستثمار / الحرية المالية)

مؤشر حرية التجارة يعتبر مؤشر حرية التجارة مقياس مركب لمدى وجود حواجز جمركية وغير جمركية والتي تحدد السياسة التجارية في الدولة وتؤثر على صادرات وواردات السلع والخدمات، وما هي معوقات التجارة الخارجية ومقدار القيود الكمية وحصص الاستيراد وقيود التصدير وعمليات

الحظر على الاستيراد أو التصدير ومقدار الرسوم التعويضية ورسوم مكافحة الاغراق وأنظمة السلامة والمعايير الصناعية وقيود الاستثمار والصرف الأجنبي والضوابط المالية الأخرى، ويمكن أن تتخذ القيود على التجارة عدة أشكال منها الضريبة على الصادرات أو الواردات والتعريفات والحصص أو عمليات الحظر على التجارة ومدى وجود حواجز تعيق الوصول الى التدفق الحر للتجارة الخارجية، كما ان التعريفات الجمركية تزيد من أسعار السلع مما يؤدي إلى تشوهه في الأسعار (index of economic freedom, 2008).

تعتمد درجة الحرية التجارة على عاملين فرعيين هما (المتوسط المرجح لمعدل تعريفه التجارة - التقييم النوعي للحواجز غير الجمركية) بالإضافة الى النظر في مدى تدخل الحكومة في السياسات التجارية والصناعية وسياسات المنافسة والهجرة وسياسة المشتريات الحكومية وحجم التجارة الالكترونية والسياسات التكنولوجية، وحجم تجارة الدولة والاحتكارات والامتيازات الحكومية، والقيود التجارية التي من الممكن أن تعيق حركة الاستثمار الأجنبي المباشر وتعيق حرية التجارة ومن ثم الحرية الاقتصادية (index of economic freedom, 2021).

مؤشر حرية الاستثمار يعبر عن تقييم للتدفق الحر لرأس المال وبخاصة رؤوس الأموال الأجنبية، كما تعبر حرية الاستثمار عن سياسة الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وتجاه الاستثمار المحلي أيضاً بهدف تحديد مناخ الاستثمار بشكل عام. في الدول التي تتصف بالحرية الاقتصادية لن تكون هناك قيود على تدفق رأس المال الاستثماري ويتم السماح للأفراد والمؤسسات بنقل مواردهم وأموالهم بحرية داخل وخارج الدولة؛ ولكن من الناحية العملية تفرض معظم دول العالم مجموعة متنوعة من القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة لوجود قواعد مختلفة للمستثمر المحلي والأجنبي ووجود قيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي التي تحد من تدفق رأس المال وبالتالي تحد من مستويات حرية الاستثمار؛ فعند وجود قيود ولو قليلة أو معدومة على الاستثمار تحدث هذه القيود أثراً سلبية على تدفق رأس المال وتحفيز النمو على العكس من المساعدات المقدمة سواء للإنتاج أو للاستهلاك، فكلما زادت القيود التي تفرضها الدولة على الاستثمار تخفض من مستويات حرية الاستثمار (Ecer & Zolfani, 2022; Djokoto, J., & Pomeyie, 2023).

يعتمد مؤشر حرية الاستثمار على التحقق من مدى وجود قوانين ولوائح تعطل وتعيق اجراءات الاستثمار الأجنبي وهل الحكومة تشجع الاستثمار الأجنبي وهل يتمتع الاستثمار بالمعاملة بالمثل مع الشركات والمؤسسات المحلية، ومدى وجود قيود على نظام الاستثمار في الدولة وسهولة دخول وخروج للعمليات الأجنبية وهل هناك قيود على المدفوعات أو التحويلات والمعاملات



الرأسمالية الدولية. وهل الحكومة تصادر الممتلكات أم لا وما هي الصعوبات التي تواجه المستثمرين وتحد من قدرتهم على شراء العقارات، وهل يواجه المستثمر أي معوقات بيروقراطية أو فساد في الدولة المراد الاستثمار فيها. وهل لاعتبارات الأمن القومي دور مؤثر في تشجيع أو تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، وما هو مقدار النقص في استثمارات البنية التحتية ومدى تطور سوق المال أو السياسات الحكومية التي تثقل كاهل المستثمرين وتؤثر بشكل كبير على عملية الاستثمار، وبالتالي الحد من الحرية الاستثمارية والتي تؤثر سلباً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Sinnappan et al., 2022).

مؤشر الحرية المالية هو مقياس للأمن المصرفي وكفاءته في سوق رأس المال الحر، ومقياس لاستقلال البنك المركزي عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي ومدى ملكية الدولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كشركات التأمين وأسواق رأس المال والتي تؤدي لتقليل المنافسة وصعوبة الوصول للائتمان، وحجم القيود المفروضة على النظام المالي. فكلما زادت القيود انخفض مؤشر الحرية والعكس صحيح. وتجدر الإشارة الى أن معظم البنوك المركزية حول العالم تقوم بدور الاشراف الاحترازي على البنوك والخدمات المالية الأخرى بهدف سلامة النظام المالي والتأكد من تقديم المؤسسات للخدمات المالية والقيام بمسئولياتها الائتمانية الأساسية (index of economic freedom, 2008). والسيطرة على معدلات التضخم وتحسين مستوى ريادة الأعمال (Bjørnskov & Foss, 2008; Nkoro & Uko, 2023).

يقع ضمن نطاق الحرية المالية انفاذ العقود والقوانين وحماية المواطنين من الاحتيال المالي من خلال مطالبة المؤسسات المالية بنشر بياناتها المالية ذات الصلة؛ حيث يتمكن المستثمرون أو الجهات المالية الأخرى اتخاذ القرارات المناسبة في ضوء المعلومات والبيانات الحقيقية عن نشاط المؤسسات المالية ووضع القطاع المصرفي في الدولة، ومقدار التدخل الحكومي في القطاع المصرفي ومقدار تأثير الحكومة في تخصيص الائتمان ومدى وجود صعوبات في فتح وتشغيل الشركات والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية على حد سواء للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، أو السيطرة المباشرة على البنوك من قبل الحكومة والذي يمثل تهديداً للوظائف المصرفية بل والقطاع المصرفي بأكمله؛ لأن تدخل الحكومة يمكن أن يؤدي إلى الفساد الصريح وعدم الكفاءة في إدارة الأموال وتقديم الخدمات المالية الأخرى ذات الصلة مما يحد من استقلالية البنك المركزي وبالتالي يحد من الحرية الاقتصادية ويتسبب في حصول الدولة على ترتيب أقل في مؤشر الحرية الاقتصادية (Kim, 2020).

تتصف البيئة المصرفية المثالية في الحرية المالية بحد أدنى من التدخل الحكومي، وللبنوك الحرية في تقديم الائتمان وفقاً لشروط السوق وتنفيذ الالتزامات التعاقدية ومنع الاحتيايل وعدم منع المؤسسات المالية من العمل بالإضافة الى قبول الودائع واجراء العمليات بالعملات الأجنبية، و الوصول السهل والفعال الى الفرص التمويلية للأفراد والشركات داخل الاقتصاد القومي، ويأخذ المؤشر في الاعتبار عند حساب التقييم المناسب للحرية المالية خمسة مجالات رئيسية تتمثل في (درجة تدخل الدولة في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من خلال الملكية المباشرة أو غير المباشرة، مدى التنظيم الحكومي للخدمات المالية، تأثير الحكومة على تخصيص الائتمان، الانفتاح على الأسواق الأجنبية، مدى تطور الأسواق المالية)، وبناءً على ذلك يتم تقييم درجة الحرية المالية الاجمالية في الاقتصاد ويتم ذلك بمقياس من صفر إلى مائة وذلك وفقاً للمعايير التالية:

جدول رقم (1)

معايير الحرية المالية

معني درجة الحرية	درجة الحرية %
"لا تتدخل الحكومة" ويقتصر دورها على الاشراف والرقابة	100%
"الحد الأدنى من التدخل الحكومي"	90%
"تدخل إسمي للحكومة" من خلال تملك حصص صغيرة من أصول القطاع المالي والمصرفي ولا تواجه المؤسسات المالية أي نوع من القيود التي تؤثر في قدرتها على تقديم الخدمات المالية	80%
"تدخل حكومي محدود" من خلال تأثير مدود على تخصيص الائتمان وملكية الحكومة للمؤسسات المالية قليلة وتخضع المؤسسات المالية الأجنبية لقيود قليلة	70%
"تدخل حكومي معتدل" تمارس فيه الحكومة الملكية والسيطرة على المؤسسات المالية بدرجة كبيرة ووجود حصة للحكومة من إجمالي أصول القطاع المصرفي	60%
"تدخل حكومي كبير" تؤثر فيه الحكومة على تخصيص الائتمان مع وجود حواجز وقيود تؤثر في قدرة المؤسسات المالية المحلية والأجنبية على تقديم الخدمات المالية	50%
"تدخل حكومي قوي" ويعني هذا عدم استقلالية البنك المركزي بنسبة كبيرة وخضوعه لتأثير الحكومة ومن ثم يضعف دور البنك المركزي في قدرته على منع الاحتيايل المالي أو الرقابة المالية على القطاع بالإضافة الى ضعف سيطرته على المؤسسات المالية العاملة في السوق	40%
"تدخل حكومي واسع" تؤثر الحكومة بشكل كبير على تخصيص الائتمان وتوجد قيود شديدة على المؤسسات المالية وخاصة الأجنبية	30%
"تدخل حكومي كثيف" ويعنى أن البنك المركزي غير مستقل تماماً واشرافه على البنوك والمؤسسات المالية يتم بشكل قمعي مع وجود قيود شديد على المؤسسات المالية الأجنبية	20%
"شبه قمعي" تتحكم فيه الحكومة في الجهاز المصرفي مع وجود حظر للمؤسسات المالية الأجنبية	10%
"قمعي" تكون المؤسسات المالية الخاصة غير موجودة، كما يتم التنظيم لمنع المؤسسات المالية الخاصة من العمل	0%

Source: (Index of Economic Freedom, 2023)



### مستويات الحرية الاقتصادية

تم اعتماد هذا المؤشر منذ سنة 1995 و يصدر عن معهد "هيرتاج فاونديش" وصحيفة "وول ستريت" سنويا ويقاس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، و يستند هذا المؤشر على عدد كبير من المتغيرات الاقتصادية ويتم ضمهم في مجموعات (حليمي وآخرون، 2020)، تشمل: السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب راس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات. ويعد مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، لذلك حرصت عدد من المؤسسات الدولية على صياغة مؤشر الحرية الاقتصادية والذي من شأنه توفير معلومات لرجال الأعمال للاستثمار في دول دون أخرى من خلال الاستعانة بعدد من المؤشرات من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية، يمنح مؤشر الحرية الاقتصادية أوزاناً متساوية ويتم حساب المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر، وفي العام 2016/2017م تمت مراجعة شاملة لمنهجية مؤشرات الحرية الاقتصادية بمشاركة خبراء عالميين واقليميين؛ لتتضمن تحسينات أكبر في دقة كل مؤشر من المؤشرات الفرعية ( Rani, 2023; الكر، 2021).

#### جدول رقم (2)

مستويات الحرية الاقتصادية طبقاً لأخر تعديل (2016-2017)

المؤشر %	معنى التصنيف أو الترتيب
من (0) إلى (49.9)	حرية اقتصادية معدومة
من (50) إلى (59.9)	حرية اقتصادية ضعيفة
من (60) إلى (69.9)	حرية اقتصادية معتدلة "درجة ثالثة من التحرر"
من (70) إلى (79.9)	حرية اقتصادية شبه كاملة "دول درجة ثانية من التحرر"
من (80) إلى (100)	حرية اقتصادية كاملة "الدول الأكثر تحرراً"

المصدر: (سعدي، 2017)

المحور الثالث: مؤشر الحرية الاقتصادية وعلاقته بالاستثمار الأجنبي وتطوره في مصر تسعى كل دول العالم على حد سواء، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظراً لما تقدمه هذه الاستثمارات من دور بارز في عملية التنمية عبر تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير فرص العمل ليعوض عدم كفاية الموارد المحلية بسبب ضعف الادخار، ويزيد من تدفق العملة الحرة الى الدولة المضيفة، كما تعد الاستثمارات الأجنبية بمثابة قوة دافعة للاقتصاد

القومي لكي تزيد من قدراته على النمو والمشاركة في العملية الانتاجية من خلال نقل التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة والمهارات الفنية الحديثة في اساليب الانتاج لزيادة معدل النمو الصناعي وتطوير البنى التحتية وسهولة النفاذ الى شبكات التسويق العالمية ( Sheshgelani & Badri, 2010; Hailu, 2017).

يبحث المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات عن الاستثمار في مواقع ومناطق محددة في العالم؛ بسبب المعايير الاقتصادية في الدولة مثل استقرار الاقتصاد الكلي وحجم السوق ومدى توافر البنى التحتية، والعمالة الماهرة وغيرها من الأشياء التي تؤثر على قدرة الدولة في جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كان النظام الاقتصادي يتسم بالحرية الاقتصادية ويعمل وفق آليات السوق ويراعي عدم وجود مخاطر وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني كلما مكننا ذلك من تحسين وضع مؤشر الحرية لتحفيز المستثمرين الأجانب على ضخ استثماراتهم إلى هذه الدول مما يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي والوصول الى مستوى متقدم من النمو الاقتصادي عبر تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (Hacker, 2008).

توجد منافسة شرسة في البيئة العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من توفر الموارد الطبيعية إلا ان هناك عدم استفادة من هذه الموارد بشكل كامل لتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتوجد عدد من المؤشرات ذات الصلة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الأجنبي المباشر ومنها مؤشرات "الحوكمة وبيئة الأعمال ومؤشر الحرية الاقتصادية"، وبالتالي فإن عدم الاهتمام بهذه المؤشرات يؤدي لعدم الاستفادة القصوى من التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛ لأن المستثمر يرى أن استثماراته عرضة للمخاطر وهذا أمر غير مشجع على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عليه، فإن مراعاة هذه المؤشرات وإحراز مستويات متقدمة فيها يخلق العديد من الفرص الاستثمارية في قطاعات الاقتصاد القومي؛ حيث يتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المفتوحة والتي من المحتمل ان تحقق معدلات نمو مرتفعة ولديها عمالة ماهرة، لذلك يجب العمل على تحسين هذه المؤشرات من أجل المساعدة لزيادة التدفقات الاستثمارية للدولة (Othman, 2022).

تعزز العوامل المؤسسية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الدولة، حيث أنه يعتمد بشكل كبير على سيادة القانون وانفتاح الأسواق والبيئة التنظيمية الأقل تعقيداً من أجل زيادة التدفقات الاستثمارية، لذا يجب على الحكومة اعتماد سياسات تهدف الى تحسين مستويات الحرية الاقتصادية والتي تعني باختصار أن الدولة تتدخل في الاقتصاد بأقل قدر ممكن من أجل الحفاظ على مكانتها وعلى نشاط السوق؛ لأن الحرية الاقتصادية تخلق الثقة لدى المستثمر من حيث



اختيار الموقع المناسب الذي يراعي سيادة القانون والكفاءة التنظيمية وحجم الحكومة ومن ثم يتوجه الاستثمار الأجنبي إلى الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية تراعي جوانب الحرية الاقتصادية التي لها دور فاعل في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تخدم النمو الاقتصادي بشكل كبير (نجيب، 2023).

المستثمر الأجنبي يدرك أهمية دراسة الأسواق التي سيوجه استثماراته إليها، فهو يهتم في المقام الأول بتحليل ودراسة هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره بالوجهة التي سيوجه إليها هذه الاستثمارات، حيث يتخلى المستثمرون الأجانب عن الأسواق المليئة بالفساد وغياب حقوق الملكية أو وجود أسواق غير قانونية أو يحظى الاقتصاد بتنظيم واسع من قبل الحكومة، وانخفاض المخاطر السياسية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار وضمان الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الاقتصاد يساهم بشكل كبير في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية والأمر متروك لعمل الحكومة ومواصلة وضع السياسات الموجهة نحو السوق لرفع مستوى نمو الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Sooreea et al., 2020).

تمثل درجات الحرية المرتفعة محددًا رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تعددت محددات الاستثمار الأجنبي من العوامل التقليدية مثل حجم السوق وسياسات الاقتصاد الكلي ومستوى الانفتاح الاقتصادي إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها، بل تزيد مثل مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يعتبر أحد المحركات الرئيسية للاستثمار حول العالم. حيث يقدم هذا المؤشر يلعب دوراً هاماً في تقديم صورة ايجابية حول المناخ الاستثماري في الدولة. عليه فإن العمل على تحسين مؤشر الحرية ينعكس بالإيجاب على تدفق وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد محل الدراسة (Ajide & Eregha, 2015; Ibrahim et al., 2014).

عليه فإن مؤشر الحرية الاقتصادية يعطي صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في الدولة، حيث أنه يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الادارية أو التجارية، كما أنه يأخذ في الاعتبار مدى تطبيق قواعد القانون وقانون العمل.

تطور موقف مصر من مؤشر الحرية الاقتصادية: يسعى الباحثين إلى عرض تطور موقف مصر من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية خلال الفترة 1995 وحتى عام 2022، وذلك لمعرفة وضعية مصر من "متوسط درجات المؤشرات الفرعية" وذلك تمهيداً لاختبار فرضية الدراسة من خلال المحور الرابع:

جدول رقم (2)

مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر ومؤشراته الفرعية خلال الفترة 1995م-2022م

مؤشر انفتاح الأسواق			مؤشر الكفاءة التنظيمية			مؤشر حجم الحكومة			مؤشر سيادة القانون			الحرية الاقتصادية (المؤشر العام)	السنوات
الحرية المالية	حرية الاستثمار	حرية التجارة	الحرية النقدية	وضع سوق العمل	حرية الأعمال	الصحة المالية	الإفلاق الحكومي	العبء الضريبي	الفعالية القضائية	النزاهة الحكومية	حقوق الملكية		
50	50	25	72	-	55	-	53.7	46	-	30	30	45.7	1995
50	50	25	70.3	-	55	-	61.8	56.2	-	50	50	52	1996
50	50	41	66.7	-	55	-	72.3	55.9	-	50	50	54.5	1997
70	50	45.6	70.6	-	55	-	76.5	56.5	-	28	50	55.8	1998
70	50	55.8	74.2	-	55	-	74.2	64.9	-	28	50	58	1999
30	50	55	76.8	-	55	-	54.4	65.3	-	29	50	51.7	2000
30	50	47.2	78.3	-	55	-	54.4	66.1	-	33	50	51.5	2001
30	50	55	79.2	-	55	-	71.2	65.6	-	31	50	54.1	2002
30	50	57.6	80.1	-	55	-	72.8	66.1	-	36	50	55.3	2003
30	50	57.4	79.8	-	55	-	76.8	66.1	-	34	50	55.5	2004
30	50	58.2	77.6	59.7	55	-	78.6	66.1	-	33	50	55.8	2005
30	50	57.6	73.6	62.1	39.8	-	72.1	64.7	-	32	50	53.2	2006
30	50	57.2	66.8	62.1	40.9	-	72.8	90.4	-	34	40	54.4	2007
40	50	66	69.9	62.2	60.2	-	73	90.8	-	33	40	58.5	2008
50	50	63.4	65.9	61.3	64.7	-	66.1	89.5	-	29	40	58	2009
50	50	74	64.2	55.6	65	-	73.4	89.7	-	28	40	59	2010
50	65	74	60.8	53.6	64.5	-	65.3	89.6	-	28	40	59.1	2011
40	65	74	62.3	53.7	63.8	-	64.1	89.7	-	31	35	57.9	2012
40	50	73.8	58.4	43.3	63.3	-	69.4	85.6	-	29	35	54.8	2013
40	45	71.4	60.5	45.7	62.7	-	69.6	85.6	-	28.6	20	52.9	2014
40	50	70	67.4	53.6	65.4	-	68	85.8	-	32	20	55.2	2015
40	55	70.6	65.8	51.4	68.3	-	65.9	85.6	-	37	20	56	2016
40	55	70.2	69.6	51.3	66.8	4.6	63	86.1	56.3	32.7	35.4	52.6	2017
50	60	70.9	69.6	5.5	71.5	1.2	65.1	84.2	52.5	32.2	32.7	53.4	2018
50	60	71.8	62.3	51.6	55.9	0	68.1	85.2	48.3	29.2	37	52.5	2019
50	60	70.2	61.3	51.5	62	2.8	69.9	86.1	51.2	34	48.5	54	2020
50	65	67	64.3	51.4	62.7	6	73.1	86.9	54	37	51.2	55.7	2021
50	65	60.2	70.9	32.9	54.1	3.7	75.7	87.1	22.1	28.7	39	49.1	2022
43,2	53,3	60,1	69,2	50,4	58,4	3	68,6	76,3	47,7	32,7	41,2	54,51	المتوسط*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مؤشر الحرية الاقتصادية، تقارير مختلفة.

• تم حساب المتوسط بواسطة الباحثان.

يتضح من خلال الجدول السابق تطور موقف مصر من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشراته الفرعية خلال الفترة 1995م وحتى العام 2022م حيث يتضح من خلال الجدول أن متوسط المؤشر العام للحرية الاقتصادية بلغ 54.5% خلال الفترة محل الدراسة، ويمكن القول أن مستوى الحرية في مصر يقع ضمن فئة الحرية الاقتصادية الضعيفة والتي تتراوح من 50% :





59.9% ويرجع السبب في تراجع مستوى مصر في مؤشر الحرية إلى العقبات التي تواجه الاقتصاد المصري والتي من بينها: انخفاض التصنيف الائتماني وارتفاع أسعار الفائدة عدة مرات لمواجهة التضخم بالإضافة الى تذبذب سعر العملة وانخفاض الادخار المحلي وارتفاع الديون وزيادة عجز الموازنة العامة.

شهدت الفترة محل الدراسة تراجع بعض المؤشرات الفرعية كمؤشرات الصحة المالية، النزاهة الحكومية، حقوق الملكية، الحرية المالية والفعالية القضائية، حيث بلغ متوسط درجات هذه المؤشرات الفرعية خلال الفترة 3%، 32.7%، 41.2%، 43.2%، 43.7% على الترتيب وهو ما أثر بشكل كبير على المؤشر العام للحرية الاقتصادية حيث تقع درجات هذه المؤشرات في مستوى الحرية الاقتصادية المعدومة.

وعلى الرغم من ذلك توجد عدة مؤشرات فرعية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال ذات الفترة وهي مؤشرات العبء الضريبي، الانفاق الحكومي، الحرية النقدية، وحرية التجارة، حيث بلغ متوسط درجة المؤشرات خلال الفترة 76.3%، 68.6%، 69.2%، 60.1%، على الترتيب حيث يرتفع مؤشر مصر من الحرية الضعيفة الى الحرية المعتدلة في هذه المؤشرات الفرعية باستثناء مؤشر العبء الضريبي الذي ارتفع الى مستوى الحرية الاقتصادية شبه الكاملة، وهو ما يعد تحسناً ملحوظاً في درجة المؤشر.

يمكن القول بناءً على ما سبق أن المؤشر العام للحرية الاقتصادية هو متوسط درجات المؤشرات الفرعية وبالتالي، فإن هناك بعض المؤشرات التي أدت إلى تدرج قيمة المؤشر خاصة مؤشر الصحة المالية "وهو المعنى بقدرة الدولة على سداد الديون" ومؤشر النزاهة الحكومية "وهو معنى بقياس الفساد في المؤسسات الحكومية"، وعليه يمكن القول أن تحسين وضع الدولة في هذه المؤشرات يعزز من ثقة المستثمرين من خلال خفض الضرائب المرهقة ومكافحة الفساد ومعالجة بطء الاجراءات القضائية ووجود شفافية في الاجراءات التنظيمية وعدم التمييز بين المستثمرين، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد حيث أن تدخل الدولة في الاقتصاد يقلل من الحرية الاقتصادية بشكل كبير.

عليه تعد الحرية الاقتصادية واحدة من الدوافع الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للدولة، والدول التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من الحرية الاقتصادية تحقق معدلات نمو أسرع. ولكن لا يوجد اجماع حول نوع الحرية التي تهم المستثمر الأجنبي (Banaian, 2014 & Luksetich)، حيث أشارت عدد من الدراسات الاقتصادية إلى أهمية مؤشر الحرية المالية وحرية الاستثمار وحرية الأعمال والتحرر من الفساد ومؤشر العبء الضريبي أن لها تأثير على تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول الأكثر حرية أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر (Bello, 2014).

سيسعى المحور الرابع من هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة الفرضية، ومن ثم الإجابة على التساؤل الخاص بأي نوع من أنواع الحرية الاقتصادية هي التي تلقي الأولوية في اهتمام المستثمر الأجنبي.

#### المحور الرابع: الدراسة القياسية

للإجابة على فرضتي الدراسة، والمتمثلة في أن تفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية يُساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفعيل مؤشر الحرية الاقتصادية (كمغيرات مستقلة) وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر (كمغير تابع)، خلال الفترة من 1995 - بداية ظهور مؤشر الحرية الاقتصادي - حتى 2022 طبقاً لأحدث بيانات متاحة، وذلك بالاعتماد على منهجية "جوهانسون" للتكامل المشترك، بالإضافة إلى استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM). تم الحصول على البيانات المختصة بمؤشرات الحرية الاقتصادية من مؤسسة The Heritage Foundation، أما بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر فتم الحصول عليها من موقع البنك الدولي، وقد تم إجراء القياس باستخدام برنامج EViews 12. وتم تقسيم الدراسة القياسية إلى عدة خطوات، كما يلي:

الخطوة الأولى: البيانات المستخدمة في النموذج: يوضح الجدول التالي البيانات المستخدمة في النموذج خلال الفترة محل الذكر.

#### جدول رقم (3)

##### البيانات المستخدمة في النموذج

المتغير التابع	مؤشرات الحرية الاقتصادية (المتغيرات المستقلة)				
	مؤشر انفتاح الأسواق	مؤشر الكفاءة التنظيمية	مؤشر حجم الحكومة	مؤشر سيادة القانون	السنوات
Y	F4	F3	F2	F1	
0.598	41.67	63.5	49.85	30	1995
0.636	41.67	62.65	59	50	1996
0.891	47.00	60.85	64.1	50	1997
1.08	55.20	62.8	66.5	39	1998
1.07	58.60	64.6	69.55	39	1999



1.24	45.00	65.9	59.85	39.5	2000
0.509	42.40	66.65	60.25	41.5	2001
0.647	45.00	67.1	68.4	40.5	2002
0.237	45.87	67.55	69.45	43	2003
1.3	45.80	67.4	71.45	42	2004
5.4	46.07	64.10	72.35	41.5	2005
10.04	45.87	58.50	68.4	41	2006
11.6	45.73	56.60	81.6	37	2007
9.5	52.00	64.10	81.9	36.5	2008
6.7	54.47	63.97	77.8	34.5	2009
6.4	58.00	61.60	81.55	34	2010
-0.483	63.00	59.63	77.45	34	2011
2.8	59.67	59.93	76.9	33	2012
4.19	54.60	55.00	77.5	32	2013
4.6	52.13	56.30	77.6	24.3	2014
6.9	53.33	62.13	76.9	26	2015
8.1	55.20	61.83	75.75	28.5	2016
7.4	55.07	62.57	51.23	41.47	2017
8.1	60.30	48.87	50.17	39.13	2018
9.01	60.60	56.60	51.10	38.17	2019
5.9	60.07	58.27	52.93	44.57	2020
5.1	60.67	59.47	55.33	47.40	2021
9	58.40	52.63	55.50	29.93	2022

Source: The Heritage Foundation, Index Of Economic Freedom

الخطوة الثانية: التعريف بمتغيرات الدراسة: كل نموذج قياسي يحتوي على متغير أو عدة متغيرات مستقلة ومتغير تابع، بالإضافة إلى المتغير العشوائي.

1. المتغير التابع (Y): ويتمثل في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار سنويا.  
2. المتغيرات المستقلة: وهي بعض المتغيرات التي تفسر الظاهرة محل الدراسة، والتي تم اعتمادها استناداً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، والإحصائيات المتوفرة، والمتمثلة في دراستنا فيما يلي:

- مؤشر سيادة القانون (F1): وهو متوسط لثلاثة مؤشرات فرعية: وهي، مؤشر حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية.

- مؤشر حجم الحكومة (F2): وهو متوسط لثلاثة مؤشرات فرعية: وهي، مؤشر العبء الضريبي، والإنفاق الحكومي، والصحة المالية.
- مؤشر الكفاءة التنظيمية (F3): وهو متوسط لثلاثة مؤشرات فرعية: وهي، مؤشر حرية الأعمال، وحرية سوق الأعمال، والحرية النقدية.
- مؤشر انفتاح الأسواق (F4): وهو متوسط لثلاثة مؤشرات فرعية: وهي، مؤشر حرية التجارة، والحرية المالية، وحرية الاستثمار.

#### الخطوة الثالثة: اختبار سكون السلاسل الزمنية:

تعد السلاسل الزمنية ساكنة عندما يكون وسطها الحسابي، وتباينها، وتباينها المشترك، لا يعتمد على الزمن، أي أنها لا تحوي اتجاهًا تصاعدياً أو تنازلياً عبر الزمن، وبما أننا لا يمكننا تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يتكون من متغير غير ساكن، حيث قد ينتج "انحداراً زائفاً"، وعليه يجب التحقق من سكون السلاسل الزمنية قبل استخدامها في التقدير، وإن لم تكن هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة نستطيع تحويلها إلى سلاسل ساكنة من خلال أخذ الفرق الأول لها، ومن ثم سيتم اختبار جذر الوحدة لكل سلسلة زمنية على حدة لتحديد درجة سكونها (Stationarity) (السواعي، 2014)، من خلال الحد الثابت وبدون اتجاه (intercept)، وبالحد الثابت والاتجاه (trend and intercept)، وبدون حد ثابت ودون اتجاه (None)، وتم اختيار شكل النموذج حسب منهجية "ديكي فلور الموسع"، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

#### جدول رقم (4)

##### اختبار سكون السلاسل الزمنية

	المتغير التابع (y) عند المستوى			المتغير المستقل F1 عند المستوى			المتغير المستقل F2 عند المستوى			المتغير المستقل F3 عند المستوى			المتغير المستقل F4 عند المستوى		
	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None
مستوى المعنوية	0.42	0.143	0.4	0.14	0.15	0.51	0.33	0.56	0.6	0.16	0.12	0.34	0.3	0.13	0.8
القيمة المحسوبة	-1.68	-2.80	-0.4	-2.8	-3.5	-0.1	-1.9	-2.0	-0.1	-2.3	-4.1	-0.8	-1.9	-3.8	0.5
القيمة الجدولية 1%	-3.69	-4.35	-2.6	-3.6	-4.3	-2.6	-3.7	-4.3	-2.6	-3.6	-4.4	-2.6	-3.6	-4.3	-2.6
القيمة الجدولية 5%	-2.97	-3.59	-1.9	-2.9	-3.6	-1.9	-2.9	-3.5	-1.9	-2.9	-4.3	-1.9	-2.9	-4.1	-1.9



القيمة الجدولية10%	-2.62	-3.2	-1.6	-2.9	-3.5	-1.6	-2.6	-3.2	-1.6	-2.6	-4.2	-1.6	-2.6	-3.9	-1.6
	المتغير التابع Y عند الفرق الأول			المتغير المستقل F1 عند الفرق الأول			المتغير المستقل F2 عند الفرق الأول			المتغير المستقل F3 عند الفرق الأول			المتغير المستقل F4 عند الفرق الأول		
	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None	intercept	trend and intercept	None
مستوى المعنوية	0.003	0.020	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.029	0.00
القيمة المحسوبة	-4.1	-4.02	-4.1	-5.3	-5.2	-5.5	-4.9	-5.1	-5.1	-5.5	-5.5	-5.4	-3.9	-3.8	-3.9
القيمة الجدولية1%	-3.7	-4.35	-2.6	-3.7	-4.3	-2.6	-3.7	-4.3	-2.6	-3.7	-4.6	-2.6	-3.7	-4.3	-2.6
القيمة الجدولية5%	-2.9	-3.59	-1.9	-2.9	-3.5	-1.9	-2.9	-3.5	-1.9	-2.9	-3.6	-1.9	-2.9	-3.59	-1.9
القيمة الجدولية10%	-2.6	-3.22	-1.6	-2.6	-3.2	-1.6	-2.6	-3.2	-1.6	-2.6	-3.2	-1.6	-2.6	-3.2	-1.6

المصدر: الباحثين اعتماداً على برنامج EViews12 واستناداً لبيانات جدول رقم (3).

يوضح الجدول السابق أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج لم تستقر عند المستوى، وبعد إجراء الفرق الأول لهذه المتغيرات استقرت، وعليه يمكن القول أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من الدرجة (1)

الخطوة الرابعة: التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبار السكون في الخطوة السابقة، وتحققنا إلى أن جميع المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول، يمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك للكشف عن وجود تلك العلاقة، وذلك من خلال اختبار "جوهانسون" للتكامل المشترك، ويتطلب إجراءات اختبار التكامل المشترك حسب هذه المنهجية عدة خطوات، تتمثل فيما يلي (السواعي، 2011):

1. تحديد درجة تكامل المتغيرات، ويفضل أن نكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وقد تأكدنا من ذلك من خلال الخطوة الأولى.

2. تحديد طول فترة الإبطاء المثلى للحصول على حد خطأ لا يعاني من المشاكل القياسية، مثل: المشاكل القياسية الطبيعية، والارتباط الذاتي، وعدم ثبات التباين، ويجب تقدير طول فترة الإبطاء المثلى من خلال النموذج الأكثر شيوعاً VAR.

3. اختيار النموذج الأنسب، والذي يتضمن عناصر محددة، حيث تتضمن الحالة العامة للنموذج خمسة نماذج مختلفة، وهم: نموذج (1) بدون حد ثابت أو اتجاه في CE أو VAR،

نموذج (2) بدون حد ثابت ودون اتجاه في CE وبدون حد ثابت أو اتجاه في VAR، نموذج (3) يتضمن حد ثابت في CE و VAR، ودون اتجاه في CE وفي VAR، نموذج (4) يشتمل على حد ثابت في CE و VAR واتجاه خطي في CE وبدون اتجاه في VAR، ونموذج (5) يشتمل على حد ثابت واتجاه تربيعي في CE واتجاه خطي في VAR، ولاختيار النموذج الأنسب من النماذج الخمس السابقة، نستثنى النموذج الأول والخامس لاستحالة تطبيقهما بناء على النظرية الاقتصادية، ويتم اختيار نموذج واحد من الثلاثة الآخرين، بناء على مبدأ "بانتولا" Pantula.

4. تحديد رتبة التكامل أو عدد المتجهات التكاملية، وحسب منهجية جوهانسون، فهناك طريقتان، تعتمد الأولى على مفهوم الجذر الكامن Eigenvalue باستخدام إحصائية (Maximal Eigenvalue) والثانية اختبار الأثر (Trace).

بناء على ما سبق يمكن الكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل من عدمه من خلال منهجية "جوهانسون" بناء على فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك، مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%، وبدرجة تأخير مثلى = (1) طبقاً لمعيار "شوارتز"، واختيار النموذج (2) بدون حد ثابت ودون اتجاه في CE وبدون حد ثابت أو اتجاه في VAR، توصلنا للنتائج التالية:

#### نموذج رقم (1)

##### اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 05/11/23 Time: 14:19 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant) Series: Y F1 F2 F3 F4 Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.874537	92.08520	76.97277	0.0022
At most 1	0.574742	38.11574	54.07904	0.5666
At most 2	0.254276	15.88418	35.19275	0.9271
At most 3	0.199709	8.255785	20.26184	0.8030
At most 4	0.090400	2.463519	9.164546	0.6848
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.874537	53.96945	34.80587	0.0001
At most 1	0.574742	22.23157	28.58808	0.2614
At most 2	0.254276	7.628392	22.29962	0.9654
At most 3	0.199709	5.792266	15.89210	0.8107
At most 4	0.090400	2.463519	9.164546	0.6848
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: برنامج EViews12 استناداً إلى بيانات جدول رقم (3)



يوضح النموذج السابق وجود متجه تكامل واحد مشترك في الأجل الطويل، وذلك طبقاً لإحصائية الأثر Trace وإحصائية Maximal Eigenvalue، حيث يوضح اختبار الأثر أعلاه أن القيمة المحسوبة = 92.085 أكبر من القيمة المقدره والتي = 76.97 عند مستوى معنوية 5%، أيضاً فإن القيمة المحسوبة لاختبار القيمة الكامنة العظمى = 53.96 وهي أكبر من القيمة المقدره والتي = 34.80 عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم يمكن قبول الفرض البديل، والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%. وعليه تؤكد هذه النتائج أنه في حالة المتغيرات المتكاملة يجب استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) (عياش، وبوسكس، 2018).

الخطوة الخامسة: تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك في الخطوة السابقة، يمكن تقدير نموذج VECM ويرتكز التحليل على ثلاثة جوانب، كما يلي:

1. معادلة تصحيح الخطأ (معلومات الأجل الطويل)، ومعامل تصحيح الخطأ (CointEq1)، وقد تم التوصل للنتائج التالية:

نموذج رقم (2)

معادلة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Cointegrating Eq:	CointEq1
Y(-1)	1.000000
F1(-1)	0.106853 (0.04268) [ 0.44030]
F2(-1)	2.504141 (0.00234) [ 1.43414]
F3(-1)	1.553495 (0.02491) [ 9.62357]
F4(-1)	1.358406 (0.01957) [ 7.97647]
C	-365.2746
Error Correction:	D(Y)
CointEq1	-0.050500 (0.00049) [-0.33556]

يوضح النموذج السابق أن هناك علاقة معنوية - إحصائية- بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، كما جاءت هذه العلاقة متفقة مع المنطق الاقتصادي، حيث يوضح النموذج أن الارتفاع في مؤشر سيادة القانون بنسبة 1%

يترتب عليه زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.1، كما يترتب على التحسن في مؤشر حجم الحكومة بنسبة 1% زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.5%، وبالمثل فإن التحسن في مؤشر الكفاءة التنظيمية يعمل على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.6%، وأخيراً فإن التحسن في مؤشر انفتاح الأسواق سيعمل على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.4%.

كما يوضح النموذج أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) جاءت سالبة ومعنوية، وهذا يعني أن 0.05 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، أي أنه يتطلب (1 ÷ 0.05 = 20) أي 20 شهراً، وهي استجابة متوسطة لبلوغ القيمة التوازنية في الأجل الطويل.

2. معلمات الأجل القصير: وقد توصل النموذج إلى النتائج التالية:

نموذج رقم (2)

معادلة تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq1	-0.050500	0.150494	-0.335558	0.0005
DY(-1)	0.132846	0.303442	0.437796	0.0258
DY(-2)	0.026459	0.211342	-0.125197	0.0414
DF1(-1)	0.120818	0.120111	-1.005885	0.1125
DF1(-2)	0.232176	0.268895	-0.863443	0.1000
DF2(-1)	0.059822	0.231025	0.258942	0.0442
F2(-2)	0.390071	0.483058	-0.807504	0.0024
DF3(-1)	0.071203	0.203529	-0.349840	0.1078
DF3(-2)	0.178708	0.131765	1.356260	0.5204
DF4(-1)	0.051745	0.198023	0.261311	0.5258
DF4(-2)	0.143411	0.204004	-0.702982	0.1298
C	0.423736	0.617334	0.686397	0.0487

يوضح النموذج السابق أن جميع المتغيرات المستقلة جاءت غير معنوية في الأجل القصير، باستثناء متغير مؤشر حجم الحكومة، حيث اتضح أن مؤشر حجم الحكومة وما يحويه من مؤشرات فرعية، تشتمل على العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية هو المؤشر الوحيد الذي يؤثر في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير.





3. تقييم النموذج إحصائياً: وقد تم التوصل للنتائج التالية:

نموذج رقم (2)

تقييم النموذج إحصائياً

R-squared	0.365557	Mean dependent var	0.324360
Adjusted R-squared	0.352817	S.D. dependent var	2.472459
S.E. of regression	2.917939	Akaike info criterion	5.285706
Sum squared resid	110.6868	Schwarz criterion	5.870766
Log likelihood	-54.07132	Hannan-Quinn criter.	5.447977
F-statistic	0.384661	Durbin-Watson stat	1.996781
Prob(F-statistic)	0.002515		

يوضح النموذج أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.36، أي أن 36% من التغيرات في المتغير التابع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى التغير في مؤشرات الحرية الاقتصادية. كما يتضح أن معامل الارتباط بلغ 35% وهو ارتباط متوسط، وجاءت قيمة (Durbin-Watson stat) قريبة جداً من (2)، وتعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء العشوائية، كما جاء النموذج ككل معنوي، حيث أن قيمة Prob(F-statistic) = 0.0025

الخطوة السادسة: اختبار صلاحية النموذج: لتأكيد صحة النموذج يتحرى علينا إجراء عدة اختبارات، وهي كما يلي:

1. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير يتم استخدام باختبار LM، وتنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي التقدير (بوساق، 2021)، وقد جاءت النتائج كما يلي:

نموذج رقم (5)

نتائج اختبار LM

VEC Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 05/11/23 Time: 16:37						
Sample: 1995 2022						
Included observations: 25						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	20.34957	25	0.7283	0.704116	(25, 16.4)	0.7909
2	33.32529	25	0.1231	1.509978	(25, 16.4)	0.1954
3	19.70587	25	0.7621	0.673088	(25, 16.4)	0.8187

من خلال النموذج السابق يتضح أن الاحتمال المقابل لقيمة الإحصائية F المحسوبة، وفي درجات التأخير الثلاثة أكبر من 0.05، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بخلو النموذج محل التقدير من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2. اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء (عدم ثبات التباين): وقد توصلنا للنتائج

التالية:

نموذج رقم (6)

عدم ثبات التباين

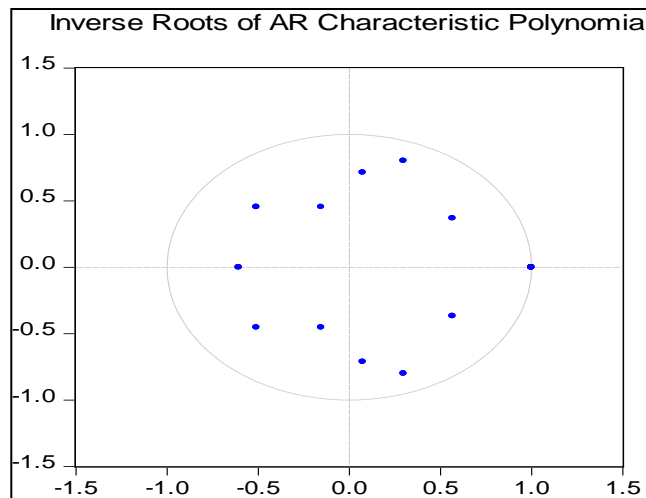
VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Date: 05/11/23 Time: 16:46		
Sample: 1995 2022		
Included observations: 25		
Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
333.0231	330	0.4430

يوضح النموذج السابق أن الاحتمال المقابل لقيمة إحصاء ( Chi - sq ) المحسوبة أكبر من 0.05، وبناء عليه نرفض مشكلة عدم التجانس وبالتالي تقبل فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

3. اختبار الجذور المقلوبة: وقد توصلنا للنتائج التالية:

شكل رقم (1)

اختبار الجذور المقلوبة





توضح نتائج الشكل السابق أن نموذج VECM المقدر يتحقق فيه شرط الاستقرار، حيث أن جميع الجذور تقع في محيط دائرة واحدة.

استناداً إلى ما سبق يمكن القول بقبول صلاحية النموذج، وهو ما تم تأكيده من خلال جميع الاختبارات السابقة، وعليه يمكن القول بصحة فرضية الدراسة، والتي تنص على " هناك علاقة إحصائية بين كلاً من مؤشرات الحرية الاقتصادية كمتغيرات مستقلة، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع خلال الفترة 1995-2022. كما أوضحت نتائج النموذج في الأجل القصير أن مؤشر حجم الحكومة وما يتضمنه من مؤشرات فرعية، تشتمل على العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية هو المؤشر الوحيد الذي يؤثر في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. أيضاً فإن مؤشر حجم الحكومة هو المؤشر الأكثر تأثيراً على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

النتائج:

1. يمكن القول بقبول صلاحية النموذج، وهو ما تم تأكيده من خلال جميع الاختبارات، وعليه يمكن القول بصحة فرضية الدراسة، والتي تنص على " هناك علاقة إحصائية بين كلاً من مؤشرات الحرية الاقتصادية كمتغيرات مستقلة، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع خلال الفترة 1995-2022. كما أوضحت نتائج النموذج في الأجل القصير أن مؤشر حجم الحكومة وما يتضمنه من مؤشرات فرعية، تشتمل على العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية هو المؤشر الوحيد الذي يؤثر في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير. أيضاً فإن مؤشر حجم الحكومة هو المؤشر الأكثر تأثيراً على صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل.

2. جميع المتغيرات الداخلة في النموذج لم تستقر عند المستوى، وبعد إجراء الفرق الأول لهذه المتغيرات استقرت، وعليه يمكن القول أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من الدرجة (1)

3. توصلت الدراسة إلى وجود متجه تكامل واحد مشترك في الأجل الطويل، وذلك طبقاً لإحصائية الأثر Trace وإحصائية Maximal Eigenvalue، حيث يوضح اختبار الأثر أن القيمة المحسوبة = 92.085 أكبر من القيمة المقدرة والتي = 76.97 عند مستوى

معنوية 5%، أيضاً فإن القيمة المحسوبة الاختبار القيمة الكامنة العظمى = 53.96 وهي أكبر من القيمة المقدرة والتي = 34.80 عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم يمكن قبول الفرض البديل، والذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5%. وعليه تؤكد هذه النتائج أنه في حالة المتغيرات المتكاملة يجب استخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)

4. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية - إحصائية- بين مؤشرات الحرية الاقتصادية وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، كما جاءت هذه العلاقة متفقة مع المنطق الاقتصادي، حيث يوضح النموذج أن الارتفاع في مؤشر سيادة القانون بنسبة 1% يترتب عليه زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.1، كما يترتب على التحسن في مؤشر حجم الحكومة بنسبة 1% زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 2.5%، وبالمثل فإن التحسن في مؤشر الكفاءة التنظيمية يعمل على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.6%، وأخيراً فإن التحسن في مؤشر انفتاح الأسواق سيعمل على زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1.4%.

5. توصلت الدراسة إلى أن معامل تصحيح الخطأ (CointEq1) جاءت سالبة ومعنوية، وهذا يعني أن 0.05 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن للوصول إلى حالة التوازن في الأجل الطويل، أي أنه يتطلب (20=0.05÷1) أي 20 شهراً، وهي استجابة متوسطة لبلوغ القيمة التوازنية في الأجل الطويل.

6. توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المستقلة جاءت غير معنوية في الأجل القصير، باستثناء متغير مؤشر حجم الحكومة، حيث اتضح أن مؤشر حجم الحكومة وما يحويه من مؤشرات فرعية، تشتمل على العبء الضريبي والإنفاق الحكومي والصحة المالية هو المؤشر الوحيد الذي يؤثر في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير.

7. توصلت الدراسة إلى أن معامل التحديد بلغ 0.36، أي أن 36% من التغيرات في المتغير التابع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى التغير في مؤشرات الحرية الاقتصادية. كما يتضح أن معامل الارتباط بلغ 35% وهو ارتباط متوسط، وجاءت قيمة (Durbin-Watson stat) قريبة جداً من (2)، وتعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي خطي بين الأخطاء



العشوائية، كما جاء النموذج ككل معنوي، حيث أن قيمة  $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0025$

8. مستوى الحرية في مصر يقع ضمن فئة الحرية الاقتصادية الضعيفة والتي تتراوح من "50% : 59.9%" ويرجع السبب في تراجع مستوى مصر في مؤشر الحرية إلى العقبات التي تواجه الاقتصاد المصري والتي من بينها: انخفاض التصنيف الائتماني وارتفاع أسعار الفائدة عدة مرات لمواجهة التضخم بالإضافة إلى تذبذب سعر العملة وانخفاض الادخار المحلي وارتفاع الديون وزيادة عجز الموازنة العامة. التوصيات: بناء على نتائج الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

1. بما أن الحرية الاقتصادية تقيس درجة التضييق على المستثمرين والقطاع الخاص وهي أحد المؤشرات الأساسية في قياس البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري، فيجب الاهتمام وتفعيل مستوى مصر في المؤشر لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.
2. الاهتمام ومتابعة تقارير الحرية الاقتصادية على المستوى العربي والعالمي والتعرف على موقع الدولة فيه ومحاولة الاهتمام المتواصل بتحسين الدرجة لبعض المتغيرات التي تنخفض بها.
3. الاهتمام بالمؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية حيث أنه لا يمكن الاهتمام بنوع واحد من الحرية فقط على حساب باقي الحريات
4. من الضروري إجراء اصلاحات أكثر عمقاً تتضمن تحجيم دور الدولة في الاقتصاد تدريجياً وافساح المجال أمام الاستثمار الخاص.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

- ابن خلدون، عبد الرحمن (1858). مقدمة ابن خلدون، طبعة باريس 1858، مكتبة لبنان على مولا. دولة لبنان.
- الإسماعيلي، ناصر، وآخرون (2013). الحرية الاقتصادية في الوطن العربي- التقرير السنوي لعام 2013- معهد فريزر، مؤسسة المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.
- بو ساق، عبد المجيد (2021). تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الاسمي والتضخم الشهري في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بومرداس، المجلد 19، العدد 1، الجزائر.
- حليمي، حكيم، وآخرون (2020). دراسة تحليلية احصائية لمؤشر الحرية الاقتصادية ودوره في تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر سنة 2018 باستخدام طريقة ACP، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت، سكسيدة، الجزائر.
- حمزة، حسن (2017). تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي دراسة في بلدان عربية مختارة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 3، كلية الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- الخصاصي، عادل (2013). المغرب من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2013، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد (34-35)، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، الرباط، المغرب.
- سعدي، هند (2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية - دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- السواعي، خالد (2017). فعالية السياسة النقدية في الأردن: تحليل قياسي، كجلة المناة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، المجلد 23، العدد 2، الأردن.
- \_\_\_\_\_ (2011). مقيدات النمو الاقتصادي في الأردن: منهجية الفجوات الثلاث (1976-2009)، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- عامر، عبد الكريم (2020). أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة على عينة من بعض الدول العربية باستخدام Panel ARDL، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد، بشار - كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المجلد 6، العدد الأول، الجزائر.
- عامر، عبد الكريم، ميمون، ايمان (2020). أثر بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة على عينة من بعض الدول العربية باستخدام Panel Ardl، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، الجزائر.



عبد العاطي، علي (2020). أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 21، العدد 4، جامعة القاهرة، القاهرة.

عمراني، عبد الصمد (2018). أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2016، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار إيليزي، العدد 2، الجزائر.

عياش، زبير بوسكي، حليلة (2018). تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM) خلال الفترة (1990-2019)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة، العدد 5، الجزائر.

قبايلي، الحاجة، ودباحي، يمينة (2021). أثر الحرية الاقتصادية والاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2002-2019)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبدالحמיד بن باديس مستغانم - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 11، العدد 3، الجزائر.

قمار، عمراني (2018). أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، جامعة الجبلاي، سيدي بلعباس، الجزائر.

الكر، محمد (2021). الحرية ومؤشراتها في التقارير الدولية دراسة تحليلية لحالة دول الربيع العربي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 2، جامعة الجلفة، الجزائر. الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، اللائحة التنفيذية رقم 2310، قانون الاستثمار رقم 72 لعام 2017م.

وسام نعمة نجيب، دور مؤشر الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة قياسية لعينة من الدول العربي للمدة 2017/2000م، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد 68، المجلد 2، العراق، 2023م.

وسام، نعمة (2023). دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة قياسية لعينة من الدول العربية 2000-2017م، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 68، الجزء 2، جامعة الكوفة، العراق.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Ahmed, S., Mushtaq, M., Fahlevi, M., Aljuaid, M., & Saniuk, S. (2023). Decomposed and composed effects of economic freedom on economic growth in south Asia. *Heliyon*, 9(2).

Ajide, K. B., & Eregha, P. B. (2015). Foreign direct investment, economic freedom and economic performance in Sub-Saharan Africa. *Managing Global Transitions*, 13(1).

AJIDE, Kazeem Bello, ECONOMIC FREEDOM AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN ECOWAS COUNTRIES: A PANEL

- DATA ANALYSIS, Applied Econometrics and International Development Vol. 14-2, University of Lagos, Nigeria, 2014.**
- Amponsem, F. (2017). The effects of economic freedom on inflows of foreign direct investment. University of Lethbridge (Canada).**
- Anwar Othman, The Role of Economic Freedom, Governance, and Business Environment in Attracting Foreign Direct Investment in the Arab Region, Arab Monetary Fund, United Arab Emirates, 2022.**
- Bakar, A. H. A., Sinnappan, P., Salim, F. A. A., & Teo, P. C. (2022). Factors influencing foreign direct investment (fdi) location selection: a review of the literature. International Journal of Academic Research in Business and Social Science, 12(7).**
- Bengoa, M., & Sanchez-Robles, B. (2003). Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America. European journal of political economy, 19(3).**
- Bilawal, M., Ibrahim, M., Abbas, A., Shuaib, M., Ahmed, M., Hussain, I., & Fatima, T. (2014). Impact of exchange rate on foreign direct investment in Pakistan. Advances in Economics and Business, 2(6).**
- Bjørnskov, C., & Foss, N. J. (2008). Economic freedom and entrepreneurial activity: Some cross-country evidence. Public Choice, 134.**
- Brinda Sooreea-Bheemul and uzma shataz rasool and Rajeev sooreea, does economic freedom matter to foreign direct investment in sub-saharan Africa, barowsky school of business, international journal economics financial Issues, Dominican university of California, usa, 2020.**
- Caetano, J., & Caleiro, A. (2009). Economic Freedom and Foreign Direct Investment--How different are the MENA countries from the EU? (No. 2009/02). Documento de Trabalho.**
- Chheng, K. (2005). How do economic freedom and investment affect economic growth?. Macroeconomics, 509021.p9.**
- Ecer, F., & Zolfani, S. H. (2022). Evaluating economic freedom via a multi-criteria merec-dnma model-based composite system: Case of OPEC countries. Technological and Economic Development of Economy, 28(4).**





- Ecer, F., & Zolfani, S. H. (2022). Evaluating economic freedom via a multi-criteria merec-dnma model-based composite system: Case of OPEC countries. *Technological and Economic Development of Economy*, 28(4).
- Hailu, Z. A. (2010). Impact of foreign direct investment on trade of African countries. *International Journal of economics and Finance*, 2(3).
- Haydaroglu, C. (2016). The effect of foreign direct investment and economic freedom on economic growth: the case of BRICS countries. *Research in World Economy*, 7(1).
- Herrera-Echeverri, H., Haar, J., & Estévez-Bretón, J. B. (2014). Foreign direct investment, institutional quality, economic freedom and entrepreneurship in emerging markets. *Journal of Business Research*, 67(9).
- Kazemi, M., & Azman-Saini, W. N. W. (2017). Foreign direct investment, economic freedom and democracy. *International Journal of Economics & Management*, 11(1).
- Kenisarin, M. M., & Andrews-Speed, P. (2008). Foreign direct investment in countries of the former Soviet Union: Relationship to governance, economic freedom and corruption perception. *Communist and Post-Communist Studies*, 41(3).
- King Banaian and William Luksetich, *New Interpretations of Indices of Economic Freedom*, St. Cloud State University, 2014.
- LE, A. H., & Kim, T. (2020). The effects of economic freedom on firm investment in Vietnam. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(3).
- Lu, W., Kasimov, I., Karimov, I., & Abdullaev, Y. (2020). Foreign direct investment, natural resources, economic freedom, and sea-access: Evidence from the commonwealth of independent states. *Sustainability*, 12(8).
- Makwana, C. (2021). **IMPACT OF ECONOMIC FREEDOM ON FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI): EMPIRICAL EVIDENCE FROM INDIA.**
- Mutenyo, J., Nnyanzi, J. B., & Makika, M. D. (2022). Foreign direct investment, private domestic investment and economic growth in Africa: Theory and evidence. *Int. J. Soc. Sc. and Econ. Res.*, 7(88).

- Naanwaab, C., & Diarrassouba, M. (2016). Economic freedom, human capital, and foreign direct investment. *The Journal of Developing Areas*.**
- Narteh-Yoe, S. B., Djokoto, J. G., & Pomeyie, P. (2023). Aid, domestic and foreign direct investment in small states. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 36(3).**
- Nkoro, E., & Uko, A. K. (2023). Foreign direct investment and inclusive growth: the role of the financial sector development in Nigeria, 1981-2020. *Applied econometrics and international development*, 23(1).**
- Othman, A. (2022). The Role of Economic Freedom, Governance, and Business Environment in Attracting Foreign Direct Investment in the Arab Region. *Journal of Economics and Business*, 2.**
- Puška, A., Štilić, A., & Stojanović, I. (2023). Approach for multi-criteria ranking of Balkan countries based on the index of economic freedom. *Journal of Decision Analytics and Intelligent Computing*, 3(1).**
- Quazi, R. (2007). Economic freedom and foreign direct investment in East Asia. *Journal of the Asia Pacific Economy*, 12(3), p4.**
- Rani, D. (2023). Determining Factors of FDI inflow in a Country: A Theoretical Perspective.**
- Rao, D. T., Sethi, N., Dash, D. P., & Bhujabal, P. (2023). Foreign aid, FDI and economic growth in South-East Asia and South Asia. *Global Business Review*, 24(1).**
- Razmi, M. J., & Refaei, R. (2013). The effect of trade openness and economic freedom on economic growth: the case of Middle East and East Asian countries. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 3(2).**
- Rožāns, E. (2016). The impact of economic freedom on the attraction of foreign direct investment in the baltics. *Journal of Economics and Management Research*, 4, 5.**
- Sambharya, R. B., & Rasheed, A. A. (2015). Does economic freedom in host countries lead to increased foreign direct investment?. *Competitiveness Review*, 25(1).**
- Scott Hacker, Elham Beheshtitabar, The Impact of Economic Freedom on FDI Inflows to Developing Countries: The Case of the Middle**



- East, international business school, Jonkoping University, Sweden, 2008.
- Sheshgelani, A. P., & Badri, A. K. (2017). The Effects of Foreign Direct Investment and Economic Freedom on Economic Growth in Developing Countries. *The Journal of Middle East and North Africa Sciences*, 3(9).
- Shokhrukh, O., Ikboljon, K., & Zamon, X. (2023). The Role of Economic Freedom in the Relationship between Foreign Direct Investment and Economic Growth. *Journal of Economic Integration*, 38(2).
- Singh, D., & Gal, Z. (2020). Economic Freedom and its Impact on Foreign Direct Investment: Global Overview. *Review of Economic Perspectives*, 20 (1).
- Sooreea-Bheemul, B., Rasool, U. S., & Sooreea, R. (2020). Does economic freedom matter to foreign direct investment in Sub-Saharan Africa. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(3).
- Terry Miller and Anthony B. Kim, *Defining Economic Freedom*, 2016 Index of Economic Freedom.

ثالثاً: التقارير

- index of economic freedom 2008.  
The heritage Foundation, , index 2021.  
The Heritage Foundation, [heritage.org/Index](https://www.heritage.org/Index), 2023 Index of Economic Freedom.  
the heritage foundation, index 2017.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

<https://www.heritage.org/index/about>